غسيل الأموال بين طرق الإحتيال والقوانين الرادعة

علي جابر

لقد تنامت ظاهرة غسيل الأموال في اسواق المال الدولية حيث ادى التطور الالكتروني للعمليات المصرفيه الى تسهيل نقل الأموال والارباح الناجمة عنها بحيث تبدو الأموال الناجمة، كأنها اموال مشروعة.. الأمر الذي بات يهدد الاستقرار الاقتصادي وخاصة في البلدان الصغيرة وخاصة العراق، وذلك يتاتى من ان النظام المصرفي هو عصب النظام المالي والجهة الرئيسة في نقل الأموال الامر الذي يوجب على المصارف التدقيق في حساب المودعين.. وللمزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع اردنا ان نستطلع الاراء ونتعرف على خفايا غسيل الأموال والتبييض، فكان أول اللقاءات مع الدكتور عباس التميمي الاستاذ في الاقتصاد الذي قال: الأموال المتحصلة من عمليات الغسيل يستهدف اصحابها الامعان في توسيع دائرة التخريب في المجتمع، وهذه الأموال تعرف (بالأموال القذرة) التي يتم الحصول عليها بالطرق غير المشروعة كتجارة المخدرات وتمويل زراعتها ثم الأموال الناجمة عن الفساد الاداري كأن يكون عن طريق الاختلاس او الاتجار بالاعضاء البشرية او تهريب العملة والسيارات المسروقة او التجارة بالحيوانات النادرة او المحضور صيدها وايضا سرقة وتجارة الاثار او تجارة الاسلحة وحتى الدخول الناتجة عن الغش التجاري او الاتجار في السلع التموينية والخدمات المدعمة او اموال الفساد السياسي التي يتم الحصول عليها من اموال الدولة وتهريبها الى الخارج لايداعها باسماء مزورة في المصارف الاجنبية او الحصول على القروض من المصارف الوطنية ليتم ايضا تهريبها الى الخارج دون ان تكون هناك ضمانات بالمقابل ويطلق عليها ايضا (تبيض الأموال) وهي تؤدي الى معنى واحد.. وهي من اخطر الجرائم اللاحقة لانشطة جرمية مختلفة اي لاضفاء الشرعية على هذه الأموال.

اما المواطنة ساجدة كريم جواد، موظفة مصرفية، فقد قالت في الموضوع : برز في الآونة الاخيرة العديد من الظواهر المدانة التي مازالت الجهود تبذل لمحاربتها، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات، وان نسبة الفساد الاداري المتغلغل في الدوائر والمؤسسات وصلت الى اعلى نسبة لها على نطاق دول العالم حيث العراق هو الدولة الاولى في الفساد الاداري وهذا اثر سلبا على استقرار الامن وزاد كثرة الجرائم.. وان شبكات (تبيض الأموال) تقوم بممارستها دورها وبجميع السبل الشيطانية لتحطيم الاقتصاد العراقي ابتداء من الاتجار بالمخدرات الى تهريب الاثار وحتى الدعاية المدمرة للافكار وتدمير الشباب وتعاطي المخدرات وانواع العقاقير المحطمة للشباب والامر يوجب تدخل الدولة بمؤسساتها كافة في محاربة هذه الظاهرة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني بغية تطويق هذه الجريمة والقضاء عليها من خلال السؤال عن مصدر هذه الأموال ومطاردة المجرمين.

تهديم للبلد:

اما المواطن ابو وديع (بكلوريوس في الاقتصاد) فقد قال: ان هذه الآفة هي اخطر على البلد من تهديم البنى التحتية لان التهديم يمكن ان يبنى لكن النفوس لايمكن بناؤها او علاجها ونحتاج الى افهام الصغار منذ الابتدائية على مخاطر هذا المرض وان تكون هناك حملة اعلامية مركزة لمعالجة الموضوع للحد من الظاهرة الخطرة على البلد كله.

قانون مكافحة غسيل الأموال، قفزة نوعية.

والتقينا بالمحامي حسين محمود الشلال الذي اجابنا مشكوراً بقوله: هذا القانون اي قانون مكافحة غسيل الأموال صدر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب الامر المرقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ وهو قفزة نوعية قانونية في مكافحة الفساد وغسيل الأموال التي تعد من اخطر جرائم العصر التي تشمل المخدرات وتهريب الاسلحة والرقيق والنشاط المالي المشبوه والاختلاسات وغيرها، وقد عاقبت المادة الثالثة من القانون مرتكبي هذه الجريمة بالحبس مدة لاتزيد عن ٤ سنوات، والحالة تستوجب من الدولة متابعة الامر واعطاء التعليمات الى المصارف لمراقبة الايداعات فيها ومتابعتها بدقة للقضاء على هذه الجريمة الخطرة.

وهناك العديد من الاتفاقات الدولية التي يمكن بوساطتها التصدي لهذه الظاهرة منها، اتفاقية الامم المتحدة عام ١٩٨٨ واتفاقية بروكسل عام ١٩٨٨ واعلان الامم المتحدة في العام نفسه ايضا.

والحالة تستوجب وجود تعاون جديد بين الدول وفقا لتطورات الانترنيت.

مقترحات: نتوصل الى ان عملية غسيل الأموال لها رسائل مختلفة، منها: التحويل والايداع عن طريق البنوك حيث تودع الأموال المشبوهة الناتجة عن الاعمال غير المشروعة في بنوك احدى الدول ثم تحول الى الوطن الاصلي.

الصفقات النقدية عن طريق تحويل العملة الوطنية الى ذهب او مجوهرات ومن ثم تباع في الخارج بعملات اجنبية.

اعادة الاقراض، ايداع الأموال من قبل غاسلي الأموال في بلد خارجي تقل فيه الضرائب ثم يقوم المودع بالاقتراض من احد المصارف في بلد اخر بضمان تلك الأموال.

الفواتير المزورة ، من خلال التصدير والاستيراد والبيع الصوري .

الانترنيت، سهلت هذه الشبكة في السنوات الاخيرة عملية غسيل الأموال.

ولغرض القضاء على هذه الظاهرة الخطرة يتعين تفعيل الصرامة والشدة في القوانين التي تصدر وتعاقب من تنطبق عليهم الظاهرة التعاون بين المصارف وسلطات تنفيذ القانون متابعة العمليات البنكية المثيرة للشك.

تدريب ملاكات المصارف (البنوك) وفقاً لما مطبق في المصارف الخارجية ، مراقبة عمليات الاقراض وخصوصا في الايداعات إلزام المصارف بكتابة التقارير الى الجهات البنكية المركزية المرتبطة بها.

دراسة: نقص المياه أدى إلى تقليص المساحات المزروعة في بابل

بابل/اقبال محمد

بينت دراسة اعدتها مديرية زراعة محافظة بابل ان نقص المياه التي يعانيها العراق أدى الى تقليص المساحات المزروعة للخطة الصيفية الحالية .

وقال رئيس المهندسين حسين حسوني احمد مدير زراعة المحافظة ان الدراسة اثبتت ان نقص المياه ألغى زراعة محصول الشلب للمساحات المقررة البالغة ٦٠٠٠ دونم وتقليص خطة زراعة محصول الذرة الصفراء الذي يعد من المحاصيل الصيفية الرئيسة التي تتميز بزراعتها محافظة بابل من ٢١٩٤٩٠ دونماً إلى مساحة ١٢٥٠٦٠ دونماً للعروة الخريفية ومنع زراعة محاصيل البطاطا الربيعية والدخن والطماطة المكشوفة والفاصوليا والفلفل وكذلك تقليص خطة زراعة الذرة البيضاء العلفية من مساحة ٥١٠٠ دونم إلى ٣٢٩٤ دونماً وبذلك يكون مجموع المساحة المخفضة من الخطة الصيفية لعموم المحاصيل ١٣٠٨٦٩ دونماً وبنسبة تخفيض تبلغ ٣٨٪ .

واشار الى ان الدراسة قدمت عدداً من المعالجات لغرض إيجاد وسائل فعالة لمواجهة ظاهرة الجفاف وقلة المياه، منها التركيز بشكل مكثف على تغير أنماط الري الحالية واستعمال الطرق الحديثة وأهمها الري بالرش والتنقيط التي تقلل من استهلاك المياه بنسبة ١٠٠١ تقريباً وتشجيع الفلاحين والمزارعين على اقتنائها وقيام الأجهزة الرسمية بوضع آليات تشجيع على توزيع تلك الأجهزة وتسهيل عملية تمويلها للفلاحين وتكثيف النشاط الإرشادي في كيفية استخدامها وفوائدها والعمل بسرعة على التوسع في تبطين الجداول الرئيسة بالكونكريت لتقليل الضائعات منها، وكذلك رفع التجاوزات الحاصلة من قبل الفلاحين على مياه الري وكري وتنظيف الجداول الرئيسة والفرعية، لتسهيل انسيابية المياه إلى الحد الأدنى المتوفر والعمل على تنظيم الدورات الزراعية واستنباط أصناف من المحاصيل الرئيسة التي تقاوم الجفاف وقلة المياه وذات إنتاجية عالية بمشاركة مراكز البحث العلمي والجامعات، والاعتماد بشكل واسع على الزراعة المحمية، للاقتصاد بالمياه والاستفادة من المياه الجوفية والتوسع في حفر الآبار الارتوازية وغيرها لوجود مخزون مائي كبير والاستفادة منها في التوسيع لزراعة المحاصيل الستراتيجية وبالمناطق الصحراوية والاستفادة من تجربة السعودية في هذا المجال ومن الممكن طرح ذلك على شكل استثمارات.

واضاف ان من بين الاجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة نقص المياه حتى الآن، عقد ندوات إرشادية لجميع الشعب الزراعية بخصوص التجاوز بزراعة محصول الشلب وعقد ندوة لرؤساء الشعب الزراعية بدعوة من مديرية الموارد المائية في مركز مديرية زراعة بابل في ضوء الوضع الحالي لقلة المياه تضمنت تخفيض خطة زراعة الذرة الصفراء واستخدام الطرق الحديثة في الري وطرح قضية نقص المياه والالتزام بالخطة الزراعية المعدلة على جمع غفير من الفلاحين في اجتماع عام بقضاء المحاويل حضره بعض المسؤولين وتنظيمات المجتمع المدني وإقامة سلسلة من الدورات للفلاحين عن كيفية استخدام وصيانة منظومات الري في شعبة زراعة المركز وشعبة زراعة المدحتية وكذلك شعبة زراعة الكفل وتحديد مواعيد دورات لباقي الشعب الزراعية.

وبين احمد ان بلدنا وبعض الدول المجاورة له تعاني في الوقت الحاضر من نقص كميات كبيرة في المياه سببها الرئيس قلة الأمطار في السنوات السابقة إضافة إلى إقامة السدود الكبيرة في كل من تركيا وإيران وسوريا. ومن المعروف إن نهر الفرات ينبع من تركيا ويمر عبر سوريا ولا يوجد رافد رئيس له في الأراضي العراقية مما يجعل السيطرة والتحكم في مياهه بأيدي هذه الدول ما لم تلتزم بالاتفاقات الدولية في تقسيم مياهه. أما نهر دجلة فانه ينبع كذلك من الأراضي التركية وروافده الرئيسة تمر بشكل أساسي من الأراضي التركية والإيرانية والعراقية مما يجعل السيطرة عليه موزعة بين هذه الأطراف، موجة الجفاف تتطلب منا إعادة النظر وبصورة سريعة ومكثفة في طرق وأساليب الري والتوجه لإيجاد مصادر بديلة للمياه وأهمها المياه الجوفية التي تتوفر بشكل كبير في بلدنا وقد أثرت قلة المياه كثيراً في تنفيذ خططنا الزراعية الحالية.

من الواقع الاقتصادي

من معوقات الاقراض المدعوم

محمد سريف أبو ميسم

بحسب رئيس اتحاد الصناعات العراقي هاشم الأطرقجي وهو عضو في لجنة اقراض المشاريع الصناعية الصغيرة : ان بعض فروع مصرف الرشيد حاولت عرقلة انسيابية صرف القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة بذرائع روتينية ، مطالبا ادارة المصرف التدخل لتجاوز المعرقلات.. هذه الحالة التي أشار اليها الأطرقجي هي واحدة من مجموعة معوقات روتينية متبعة في منافذ الاقراض المدعوم الذي تقدمه الدولة من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي .. فعلى الرغم من تعدد منافذ الاقراض المدعوم وتنوعها بحسب الجهات التي تقدم القروض وبحسب نوعية المشاريع الممنوحة، الا انها ما زالت تعاني اشكاليات روتينية تعيق انسيابيتها ، على الرغم من التعليمات الصادرة التي اختزلت الكثير من حلقات الترهل في التنفيذ ، الا ان ثمة اصراراً في بعض المنافذ على التشبث بالموروث من التعقيدات ، هذه التعقيدات لو تم التصدي لها فان هذه المشاريع الاقراضية يمكن أن تحدث نقلة كبيرة في الواقع الاقتصادي.. فالقروض الممنوحة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تنوعت مابين برنامج القروض الميسرة لاقامة مشاريع صغيرة لخريجي الجامعات والمعاهد وما بين أصحاب المحال التجارية مرورا بالعوائل التي فقدت معيليها ومعهم المهجرون.. في الوقت الذي تطالعنا البيانات بان وزارة الصناعة قامت بتمويل ٤٥٠٠ مشروع صناعي ضمن برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة خلال عام ٢٠٠٨ فقط .. وهذا ما يشير الى جدية واضحة للنهوض بواقع التنمية.. وفي المجال الزراعي توزعت مبادرة رئيس الوزراء لدعم القطاع الزراعي على جميع العاملين في هذا القطاع لتشمل جميع الأغراض الزراعية –ابتداءً من صغار الفلاحين وحتى الشركات الزراعية - وقد خصص للمبادرة (٥٠٠) مليون دولار.. وأمر الاقراض المدعوم يمتد الى مجالس المحافظات والى منافذ عديدة أخرى، ولكن هل تواجه هذه المنافذ وهذا الكم من المشاريع الاقراضية ذات المعوقات التي أشار الى واحدة منها (السيد الأطرقجي) .. ان مشاريع الاقراض هذه لو نفذت كما خطط لها فانها ستنقل الواقع الاقتصادي المتردي في مدة قياسية الى مرحلة أكثر أملا في النمو ، فهي علاوة على ما توفره من فرص عمل ، فانها ستعيد الثقة للمنتجات المحلية أمام المستورد من مثيلاته السلعية ، ومسألة اعادة الثقة هذه هي أهم ما يحتاجه المنتج المحلي ، نتمنى أن يعاد النظر في الرقابة على الجهات المنفذة باستخدام أساليب أكثر فاعلية بجانب مايدفع باتجاه التنفيذ الصحيح . وملاحظتنا هذه لا تلغي الجدية التي تظهرها بعض الجهات في تسهيل عمليات الاقراض.

ان مشاريع الاقراض هذه لو نفذت كما خطط لها فانها ستنقل الواقع الاقتصادي المتردي في مدة قياسية الى مرحلة أكثر أملا في النمو ، فهي علاوة على ما توفره من فرص عمل ، فانها ستعيد الثقة للمنتجات المحلية

اقتصاديات الظل

بين التهريب والتجارة الحرة

الحد الفاصل بين التهريب والتجارة الحرة هو القانون .. على اعتبار ان التهريب ممارسة ضارة بالاقتصاد الوطني لا تلتزم بتشريع قانوني ، والتجارة الحرة (مهما كانت درجة الحرية التي تتمتع بها) لا يمكنها أن تكون بدون قوانين تقام على أساسها.. لذا فان الخلط بين الأمرين ربما يكون فيه قصدية لتحقيق مصلحة ما ..

ولكن هذا الخلط المقصود ربما يعبر عن حالة جديدة علينا ، فبعد أن كان التهريب ممارسة لا تعرف الركون لقوانين السلطة الحاكمة ، أضحى اليوم ممارسة تلبس لباس الاقتصاد الحر ، والأطرف من ذلك أن يطالب ممارسوها بضرورة اطلاق العنان لممارساتهم تحت دواعي ان الاقتصاد الحر قد كفله الدستور، وهذا في رأينا تحول ايجابي في (فلسفة التهريب) القائمة على تحدي السلطة والقانون لتحقيق النفع التجاري على حساب المصلحة الاقتصادية العامة.. اذ يكفي في مرحلة أولى أن ينجر (المهرب) الى الاقرار بوجود دستور ينظم الحياة ، على أمل أن يطالب بـ (حقوقه) عبر الوسائل والادوات السلمية بأن يكون تاجرا يتصدر بنشاطاته بقية زملائه الآخرين الذين لا يملكون الخبرة في سوق التهريب التي استحالت الى سوق حرة كما صنفها السيد (المهرب).

العراق يدعو الشركات الفرنسية لتنفيذ مشاريع الكهرباء والبناء

بغداد/ المدى

دعا العراق الشركات الفرنسية الى المشاركة في تنفيذ المشاريع الكبرى.

جاء ذلك خلال استقبال وزير المالية باقر جبر الزبيدي السفير الفرنسي في بغداد جون فرانسوا جيرو، وجرى خلال اللقاء البحث في سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين، اذ اكد وزير المالية حرص الحكومة على توثيق التعاون مع باريس في جميع المجالات، داعيا إلى مشاركة الشركات الفرنسية في إعادة أعمار العراق والمشاركة مع القطاع الخاص العراقي بتنفيذ مشاريع كبرى في مجال الطاقة الكهربائية والماء وبناء الوحدات السكنية لما تتمتع به الشركات الفرنسية من سمعة طيبة في هذا المجال.

من جهته أشاد السفير الفرنسي في بغداد بجهود الحكومة في مجال الأعمار وتوفير الأمن والاستقرار في العراق، مشيرا الى ان ذلك الامر سينعكس ايجابيا على مشاركة الشركات في إعادة تأهيل البنى التحتية وإقامة مشاريع الاستثمار الكبرى فيه.

بعد توقف اربعة اشهر

اعادة تأهيل ميناء المعقل

البصرة / اصوات العراق

قال مدير عام الشركة العامة للموانئ العراقية إن ميناء المعقل أفتتح، الأحد، بوجه الملاحة البحرية وهو مستعد الآن لاستقبال البواخر المتوسطة بعد توقف دام أربعة أشهر بغية إعادة تأهيله.

وأوضح الكابتن صلاح خضير عبود لـ (أصوات العراق) أن "الملاكات الفنية والهندسية في الشركة العامة للموانئ العراقية أكملت جميع الأعمال الخاصة بإعادة تأهيل ميناء المعقل، إذ أفتتح اليوم (الأحد) بوجه الملاحة البحرية ".

وأضاف "تم تحديث معدات المناولة وتأهيل الأرصفة، وإعداد المخازن، وكل الإعمال التكميلية التي تجعل الميناء مؤهلا لاستقبال النشاطات الملاحية".

ويحتوي ميناء المعقل على ١٥ رصيفا ويتميز بعدم وجود غوارق في قناته الملاحية فضلا عن وجوده وسط المدينة مما يخفف كثيرا من كلف النقل للمواد والبضائع المستوردة من خلاله.

وميناء المعقل من أقدم الموانئ العراقية ويعد الميناء الأم أسس عام ١٩١٦ وكان ميناء عسكريا تابعا للقوات البريطانية، وسلم الى العراقيين عام ١٩٣٧,

وتعسكر داخل ميناء المعقل حاليا قوات من الجيش والشرطة، وطالبت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في مطلع آب الجاري بإخلاء الميناء من هذه الدوائر، كما تضمنت اقتراحات وزارة التخطيط إحكام سياج الميناء لغرض بسط نفوذ الشركة العامة للموانئ عليه وفتحه أمام حركة البضائع والمسافرين. ومن المؤمل أن يصبح أكبر ميناء في العراق في السنوات القادمة بعد أن وضع حجر الأساس له عام ٢٠٠٦,

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205